لجنة التأمـين البحـري

عقـدت لجنـة التأمين البحري خلال عام ٢٠١٥ ومطلع ٢٠١٦ (٤) إجتماعات بضمنها اجتماع للهيئة العامة للجنة التأمين البحري.

تضمن جدول اعمال اللجنة في عام ٢٠١٥ المواضيع التالية:-

١. تطبيقات نظام الحد الاعلى للتعويض عن مسؤولية الناقل.
٢. طلب البنوك إلغاء الشروط الخاصة بعقود التأمين البحري.
٣. قضايا التأمين المعروضه في لجنة تسهيل التجارة.
٤. مشاريع التدريب في التأمين البحري لعام ٢٠١٥.
٥. التنسيق الأردني العربي في قضايا التأمين البحري.
٦. مشروع قاعدة المعلومات الشاملة في التأمين .
٧. عضوية اللجنة التنفيذية للجنة التأمين البحري للدورة ٢٠١٤-٢٠١٦.

حققت لجنة التأمين البحري النتـائج التـالية:-

أولاً : تطبيقات نظام الحد الاعلى للتعويض عن مسؤولية الناقل

واصلت اللجنة خلال عام ٢٠١٥ متابعة تطبيقات الشركات لنظام الحد الاعلى للتعويض عن مسؤولية الناقل الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١/١٦ وذلك من خلال مناقشه الملاحظات الواردة من (٣) شركات تأمين استجابة لكتاب الاتحاد رقم ٢٠١٥/٥/٩٦ في ٢٠١٥/٢/١٥ ودراسة الحاله التي واجهت احدى شركات التأمين في تطبيق النظام مع شركة نقل والخلاف على قيمة التعويض عن فقدان البضاعة من مستودع الناقل ، والتي أظهرت عدم وضوح المادة (٣) من النظام والخاصة بالتعويض وفيما اذا كان التعويض في حالة فقدان او هلاك البضاعة اثناء عملية النقل او اثناء التخزين في مخازن الناقل والتي ورد في نصها "اذا هلكت البضاعة وهي تحت يد الناقل" .

ولعرض ملاحظات قطاع التأمين حول تطبيق النظام على لجنة تسهيل النقل والتجارة /وزارة النقل قدم الاتحاد في كتابه رقم ٢٠١٥/١١/٤٣ في ٢٠١٥/١١/٩ تقرير عن النظام يتضمن عرض التشريعات المنظمة لعلاقة الناقل والشاحن والتعديلات التي جرت عليها وملاحظات القطاع المسجلة على هذه التشريعات والمقترحات المقدمة من قطاع التأمين والمتمثلة بالنقاط التالية:

١- عرض وجهة نظر قطاع التأمين في اجتماع مشترك مع وزارة النقل أو لجنة تسهيل النقل والتجارة للنظر في امكانية مراجعة بنود النظام (تعديل/معالجة) والملاحظات المقدمة من قطاع التأمين وأبرزها ايجاد الوسيلة لتثبيت القيمة الحقيقية للبضاعة وتحديد وضع البضاعة عند هلاكها وهي بحوزة الناقل (أثناء عملية النقل (الترانزيت)) اضافة الى معالجة الصعوبات في اثبات حالة التقصير المقصود من الناقل في حال التأخير والنظر في ايجاد مظلة مؤسسية لتنظيم الناقلين الافراد.

٢- عقد لقاء مشترك مع كافة الاطراف المعنية بالموضوع (غرفة صناعة الاردن وغرفة تجارة الاردن) لدراسة التشريعات/النظام وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية والتمهيد لعقد ورشة عمل موسعة للخروج برؤية موحدة.

ولا زال الموضوع قيد المتابعة من السيدة منال جرار ممثل الاتحاد في لجنة تسهيل النقل والتجارة ومدرج على جدول اعمال اللجنة لعام ٢٠١٦.

ثانياً: طلب البنوك إلغاء الشروط الخاصة بعقود التأمين البحري

تابعت اللجنة خلال عام ٢٠١٥ طلب البنوك إلغاء بعض الشروط الخاصة بعقود التأمين البحري وذلك من خلال مناقشة كتاب شركة دلتا للتأمين رقم ١٥/٨٢٥ في ٢٠١٥/٨/٢٣ والمتضمن موضوع الاعتمادات البنكية وما يتعلق بتصنيف البواخر وطلب عدد من البنوك الغاء بعض الشروط والاستثناءات من وثائق التامين البحري، والصعوبات التي تواجه الشركه عند طلب عدد من البنوك من العميل بالغاء بعض الشروط الخاصة بوثيقة التامين البحري.

ولتوحيد اجراءات الشركات مع البنوك اكد الاتحاد بكتابه رقم ٢٠١٥/١١/٢٩ في ٢٠١٥/١١/٥ للشركات بضرورة الالتزام بالشروط المتعارف عليها والاسس الفنية المطبقة عالمياً في مجال التامين البحري كما حصل على اسماء البنوك التي تطلب إلغاء الشروط الخاصة بعقود التأمين البحري لبحثها مع جمعية البنوك للوصول الى اتفاق مشترك.

ولا يزال الموضوع قيد المتابعة لمناقشة ملاحظات (١٣) شركة تأمين، والخروج بتصور موحد.

ثالثاً: قضايا التأمين المعروضه في لجنة تسهيل التجارة

انضم الاتحاد الى عضوية لجنة تسهيل النقل والتجارة المشكلة من وزارة النقل و التي تضم ممثلين عن جهات ومؤسسات محلية ذات العلاقة بالنقل .

في اطار نتائج الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام ٢٠١٥ بحضور ممثل الاتحاد السيدة منال جرار مدير عام شركة التأمين الوطنية ،ناقشت اللجنة عدد من القضايا التي تتعلق بالنقل وحركة التجارة في الاردن ومن جانب التأمين قدم للمناقشة مشروع تأمين أجسام الحاويات من قطاع التأمين وذلك استجابة لطلب ممثل وزارة النقل واستطلاع امكانيات قطاع التأمين لتوفيره وتفعيل مشروع تأمين اجسام الحاويات المطروح عام ٢٠٠٩ وإعادة دراسته بالتنسيق مع لجنة التأمين البحري التي عرضت الملاحظات التالية:-

١- امكانية توفير التأمين على اجسام الحاويات من خلال انشاء مجمع لتأمين الحاويات وقيادته من احدى شركات التأمين ليكون بديلاً للآلية المطبقة من وكلاء شركات الملاحة وتحديد مبلغ التأمين عن كل حاوية، وقد تم عرض المقترح في الاجتماع المشترك مع ممثلي وزارة النقل بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٣ .

٢- قدم المشروع في اجتماع لجنة تسهيل النقل والتجارة الذي عقد بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤ حيث تقوم شركة التامين بتوفير غطاء لأجسام الحاويات شاملا تامين اجسام الحاويات داخل الاراضي الاردنية بحيث يكون بديلا للآلية المطبقة من وكلاء الملاحة والتي تطلب مبلغ تامين نقدي قيمته ٥ الاف دينار عن كل حاوية او شيك مصرفي مصدق او كفالة بنكية مما يشكل صعوبة لشركات التخليص لتوفيرها.

وتضمن المشروع المقدم كيفية التامين ومن المستفيد منه وشمولية التغطية التأمينية التي تشمل تغطية جسم الحاوية عند وقوع الحادث للشاحنة ويترتب عليها اصابة جسم الحاوية بأضرار او اثناء تحميلها او تنزيلها وايضا بينت الحدود الجغرافية لهذه التغطية ومبلغ التامين الرمزي الذي سيحدد لاحقا حسب حجم الحاوية .

احيل الموضوع الى لجنه فرعيه تم تشكيلها بقرار معالي وزير النقل بالكتاب رقم ٥١٦٠/٣/٤/٢ تاريخ ٢٠١٥/٨/١٧، لدراسة مشروع التامين على اجسام الحاويات المقدم من الاتحاد الاردني لشركات التامين ، وقد ناقشت اللجنة الموضوع وفق المعطيات ادناه:-

- تم وقف العمل بالالية السابقة للتأمين على اجسام الحاويات منذ الغاء نظام الدور في العقبة، وقامت الشركة المتخصصة لنقل الحاويات بهذا الدور الى ان تم بيعها واصبحت كل شركة ملاحة تقوم بالتامين على جسم الحاوية مع من تراه مناسبا من شركات التامين.
- تبلغ رسوم التأمين على اجسام الحاويات حالياً ١,٥٠٠ دينار اردني على الحاوية بحجم ٢٠ قدم و٢,٥٠٠ دينار على الحاوية ٤٠ قدم ويضاف لها بدل خدمات الوكيل.
- ان التامين على اجسام الحاويات غير كافي والمفروض ان يشمل التامين على البضائع داخل الحاوية ايضا.
- يجب ان يكون التامين باسم شركة الملاحة المعنية بالحاوية وليس باسم نقابة الملاحة
- يجب ان يشمل التامين الحاويات المبردة
- ضرورة ايضاح الية تامين مسؤولية الناقل والتغطيات المشمولة والاسعار.
- ضرورة ايضاح من هم الاطراف التي تدير العملية والمخولة بالدفع وبالتوقيع على الاتفاقية.
- ضرورة ان يكون هناك تنافسية في العروض ولا يجب ان يتم التعامل مع الاتحاد الاردني للتامين فقط.

ووفقا لنتائج الاجتماع استبعدت اللجنة المشروع المقدم من الاتحاد كونه لا يوفر الجو التنافسي وبينت وجهة نظر نقابة اصحاب الشاحنات مايلي:-

١- ان الطرف المعني بالتأمين هم نقابة اصحاب السيارات الشاحنة الاردنية وعليها ترتيب وتجهيز وادارة كل ما يتعلق بملف التامين على الحاويات ومسؤولية الناقل اتجاه الغير.

٢- ستقوم النقابة باستدراج عروض من شركات التامين وصولا الى افضل الاسعار اضافة الى افضل التغطيات التأمينية التي تكفل حق جميع الاطراف .

رابعاً: مشاريع التدريب في التأمين البحري لعام ٢٠١٥

١. المؤتمر الدولي الخامس للتأمين والنقل البحري للفترة ١١-٢٠١٥/٥/١٣

في اطار برنامج الاتحاد الثقافي ونشاطه التدريبي في مجال التأمين البحري، نظم الاتحاد وبالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين ونقابة ملاحة الاردن المؤتمر الدولي بدورته الخامسة للتأمين والنقل البحري للفترة ١١-٢٠١٥/٥/١٣ تحت شعار "مخاطر جديدة ... تحديات جديدة" والذي عقد في فندق انتركونتننتال– العقبة، وقد بحث المؤتمر مستجدات قضايا التأمين البحري وآخر القضايا من نواحي قانونية وفنية, تجارة الحاويات، المطالبات البحرية، إدارة المخاطر.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن المؤتمر)

٢. البرنامج التدريبي في التأمين البحري "وثيقة تأمين البضائع (للمشاريع)"

"Marine Project Cargo Insurance "

استجابة لمستجدات تطبيق وثائق تأمين البضائع للمشاريع في السوق، وبهدف تعريف الكوادر العاملة في مجال التأمين البحري نظم الإتحاد الأردني لشركات التأمين بالتعاون مع الجامعة الألمانية الأردنية البرنامج التدريبي في التأمين البحري "وثيقة تأمين البضائع (للمشاريع)" Marine Project Cargo Insurance للفترة من ٢٠١٥/٨/٣١ ولغاية ٢٠١٥/٩/٣ تناول البرنامج آخر مستجدات الوثائق المتداولة في سوق التأمين الاردني المتعلقة بالمشاريع الكبيرة في اطار المحاور التالية:-

- تطور وثائق التأمين البحري.
- وثيقة تأمين البضائع للمشاريع خصائص الوثيقة، التغطيات والشروط والاستثناءات، التغطيات الإضافية، الاشتراطات.
- الاكتتاب في وثيقة تأمين البضائع للمشاريع.
- المطالبات وتسوية التعويضات.
- خصائص اعادة التأمين لوثيقة تأمين البضائع للمشاريع.

حاضر في البرنامج التدريبي احد المتخصصين في مجال التأمين البحري وتسوية الخسائر وشارك في البرنامج التدريبي (٢٥) مشارك من شركات التأمين المحلية ومسوو خسائر و إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومشاركين من جهات محلية أخرى.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن البرنامج التدريبي)

٣. الاحتياجات التدريبية في مجال التأمين البحري

في اطار تحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في مجال التأمين البحري وبالتنسيق مع لجنة التأمين البحري، اعتمدت ضمن الخطة التدريبية للاتحاد خلال عام ٢٠١٦، النشاطات التدريبية التالية :-

- البرنامج التدريبي تحديد المسؤولية في التأمين البحري
- ورشة عمل حول تأمينات السفن Hull & Machinary.
- ورشة عمل " تعريف شروط التامين البحري ".
- دورة تدريبية " الاعتمادات المستندية " .

خامسا: التنسيق الأردني العربي في قضايا التأمين البحري

في اطار التعاون الأردني العربي وتمثيل سوق التأمين الاردني والمساهمة والتواصل عربياً ساهم الاتحاد من خلال النشاطات التالية:-

أ- تجديد عضوية سوق التأمين الأردني في لجنة تأمينات البحري والطيران العربية للدورة ٢٠١٦-٢٠١٨.

في اطار التمثيل الدائم لسوق التأمين الأردني في اللجان العربية وإستجابة لطلب الإتحاد العام العربي لتسمية عضو اللجنة العربية في التأمين البحري، جدد الاتحاد عضويته للدورة ٢٠١٦-٢٠١٨ بكتابه رقم أت/٢٠١٥/١٢/١٣٠ في ٢٠١٥/١٢/١٧ وتسمية السيد فداء سلطان رئيس اللجنة التنفيذية عضواً أصيلاً في اللجنة العربية والسيد اياد ابو سعد نائب رئيس اللجنة عضواً مناوباً.

ب- اجتماع اللجنة العربية لتأمينات البحري والطيران/آيار ٢٠١٥ (مؤجل)

استجابة لطلب الاتحاد العام العربي للتأمين بكتابيه رقم ٢٠١٤/١٠٧ في ٢٠١٤/١٠/٢٠ و٢٠١٤/١٣٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٢ لحضور اجتماع لجنة تأمينات البحري والطيران العربية الذي كان من المقرر عقده في آيار/٢٠١٥ باستضافه من السوق الاردني على هامش اعمال المؤتمر الدولي الخامس للتأمين والنقل البحري الذي عقد للفترة من ١١-٢٠١٥/٥/١٣ في مدينة العقبة ، وكان مقرراً ان يقدم ممثل السوق الاردني ورقتي عمل وفق كتاب الاتحاد رقم ٢٠١٥/٤/٥٧ في ٢٠١٥/٤/١٢ تضمنت عرض تجربة السوق الاردني في مجال:

١. حوادث الماكينات في فرع اجسام السفن وطرق الفصل بين التلفيات المغطاة واعمال الصيانة الدورية المطلوبة للماكينات.
٢. انواع الشهادات والتراخيص التي يجب توافرها للسفينة ومدى علاقتها في دراسة الخطر وكفالة السفينة وتقليل معدل الخسائر.

وبناءاً على طلب الاتحاد العربي بكتابه رقم ٢٠١٥/٤٣ في ٢٠١٥/٤/١٩ تم تأجيل موعد الاجتماع الى اشعار آخر.

ج-الاطلاع على التجارب العربية في قضايا التأمين البحري

ادرج على جدول اعمال اللجنة العربية بناءاً على طلب السوق الاردني موضوع "التشريعات العربية وتطبيقاتها حول مسؤولية الناقل"، ولاستجابة لطلب الاتحاد بكتابه رقم أت/٢٠١٥/١٢/١٤٩ في ٢٠١٥/١٢/٢١ اقترحت عدد من شركات التأمين الاردنية عرض موضوع التحديات التي تواجه التجارة البينية بين الدول العربية وتأثيرها على اعمال التامين البحري في الوطن العربي لمناقشته على المستوى العربي.

سادساً: مشروع قاعدة المعلومات الشاملة في التأمين

تعزيزاً لدور الاتحاد في خدمة شركات التامين الاعضاء من خلال توفير معلومات شاملة عن فروع التأمين على غرار قاعدة المعلومات الخاصة بالتامين الإلزامي, تم اطلاع اعضاء الهيئة العامة للجنة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩ على المشروع الذي يعكف الاتحاد لانشائه والذي يهدف لتوفير قاعدة معلومات حول فروع التأمين بضمنها فروع التأمين البحري تسمح لتبادل المعلومات بين شركات التأمين والذي سيؤدي بدوره الى التقليل والحد من حالات الاحتيال على شركات التأمين، حيث تم طرح المشروع خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة التامين البحري وقد اثنت على المشروع واقترحت امكانية تزويد قاعدة البيانات لفرع التأمين البحري ببيانات وتقارير ذات علاقة بفرع التأمين البحري كتقارير مسووي الخسائر والاحكام القضائية الخاصة بفرع التأمين البحري واية بيانات يتم تبادلها بين الشركات لتحسين عملية الاكتتاب في التأمين البحري.

سابعاً: عضوية اللجنة التنفيذية للجنة التأمين البحري ٢٠١٤-٢٠١٦

تضم اللجنة التنفيذية للجنة التأمين البحري والعاملة في الاتحاد للدورة ٢٠١٤-٢٠١٦ بعضويتها كل من ممثلي شركات التأمين التالية:-

- السيد فـــداء ساطـــــــان	رئيـس اللجنـــة	الشركـــة الأولـــى للتأمـــــين
- السيد ايـاد سعـد ابو سعـــد	نائب رئيس اللجنة	شركـــة التأميـــن الإسلاميـــة
- السيد نجيـــب العـــنانى	عـــضـــــو	شركـــة التأمـيـــن الأردنـيـــة
- السيد معتـــز جـوخـــدار	عـــضـــــو	شركـة التأميـن العـربيـة-الاردن
- السيـــد عمـــر شفيـــق	عـــضـــــو	المجموعـة العربيـة الأردنية للتأمين

(نظراً لاستقالة احد أعضاء اللجنة التنفيذية والعضو الاحتياط خلال عام ٢٠١٥ من شركاتهم قامت اللجنة خلال اجتماع الهيئة العامة للجنة التأمين البحري في ٢٠١٥/١٠/١٩ بانتخاب السيد عمر شفيق ليكون العضو الخامس في اللجنة وانتخاب السيد محمد عبد اللطيف جابر ليكون العضو الاحتياط في اللجنة التنفيذية للجنة تأمين البحري بالاجماع والتزكية)